

1999

تداوليات القرائن الإشارية - التصورات النظرية وإشكالات التناول

زكرياء أرسلان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>



Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#)

Recommended Citation

"أرسلان, زكرياء (1999) "تداوليات القرائن الإشارية - التصورات النظرية وإشكالات التناول" *Dirassat*: Vol. 9 , Article 7.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol9/iss9/7>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Dirassat by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

تداوليات القرائن الإشارية التصورات النظرية وإشكالات التناول

زكرياء أرسلان
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
أكادير

”يتقدم الواقع الكلامي في شكل متتابعات حدودها النظرية لا نهائية. وإذا توقف المتكلم في نقطة ما، فإنه يتوقف لأجل ظروف غير جميلة أو لغوية. وإنما هي ظروف متكلمية، أي ترجع إلى المتكلم أساسا. فهو الذي يقف بها حيث وقف بقرار يتخذه. ولا يمكن حصر هذه القرارات. وإن كان يمكن من جهة النظر تصنيفها إلى أنواع“.

أحمد العلوي (1983) ص. 1

نتوخى من إثارة موضوع القرائن الإشارية (Déictiques) أو (Déixi) في إطار الدرس التداولي للأغراض التالية :

أ - تأكيد أهمية القرائن الإشارية في إنجاح بعض العمليات التواصلية اللغوية، وفي تحديد بعض مبادئ نظرية الأفعال اللغوية، وتعميق فهم مستوياتها.

ب - تحديد بعض المفاهيم وضبطها كما هو الشأن، مثلا، بالنسبة لأسماء الإشارة في اللغة الفرنسية. فقد ساد الاعتقاد بمشروعية هذا الإطلاق على جميع هذه الأسماء، لكن تبين أن بعضها لا يصدق عليه ذلك، لأن الإشارة تفيد التعيين، وهذا غير متحقق مع هذه الأسماء كلها.

ج- افتقار المباحث اللغوية العربية القديمة، حسب ما نعلم، لدراسة من هذا النوع، لذلك ارتأينا تقريب التصور الغربي في هذا المجال إلى القارئ العربي.

1. المقاربات النظرية المعتمدة

إنها المقاربات التي عالجت المشاكل التي يطرحها موضوع القرائن الإشارية في التصور التداولي أو بمفاهيم مستقاة منه، نحو مفهوم «المقام التواصلية» (ينظر على سبيل التمثيل، لينس (1980) Lyons، في تجديده لمفهوم «القرينة الإشارية»). معنى هذا أن هناك مقاربات أخرى لم نستغل نتائجها، نحو المقاربة التوليدية التحويلية (ينظر على سبيل التمثيل الفاسي الفهري (1985) و(1990)).

2. درجات التداوليات ومفهوم القرائن الإشارية

يبدو، من البدهي، أن كل تجربة نظرية لغوية أو غير لغوية، لا تخرج عن كونها مقارنة لإشكالات ترتبط ارتباطاً عضوياً بموضوع التجربة. وعادة ما يلجأ أصحاب التجارب إلى مفاهيم غائية (Téléologique) كالوصف والتفسير والتصنيف... من هنا نتساءل عن أنماط الوصف ومبادئ النظر وأنواع التصنيف التي ارتضاها المتحدثون عن القرائن الإشارية داخل المجال التداولي المحدد لكل المقتضيات العملية والمعرفية والمنهجية، القريب منها والبعيد، المشتركة بين المتكلم والمخاطب والمقومة لاستعمال المتكلم لقول من الأقوال بوجه من الوجوه (1).

1.2. درجات التداوليات

لقد تعددت الشحنات المفهومية لمصطلح التداوليات، وتنوعت مستويات استعماله ومواقع اشتغاله داخل أجهزة اللسانيات المعاصرة بتنوع وجهات النظر اللساني. ويرز عمل هانسون (1974) Hanson هذا التنوع، فقد ميز داخل حقل التداوليات بين ثلاث درجات، على اعتبار أن هذا الحقل لا يتشكل من أجزاء منفصلة أو متصلة، وإنما يتكون من أحياز ومجالات تؤسس درجات مختلفة (2). وتدرج من البسيط إلى المعقد.

(1) طه عبد الرحمان، 1987، ص. 20.

Armengaud, Françoise (1985), p. 46.

(2)

أ - تداوليات الدرجة الأولى : تهتم بدراسة الرموز الإشارية التي تحيل على مراجع قائمة بذاتها، مثل الضمائر وأسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان، وبعض الروابط المنطقية. وتشكل هذه الرموز تعابير ضمن سياق تلفظها، فسياقها يتحدد في الموجودات الخارجية من متكلمين ومخاطبين وأمكنة وأزمنة وغيرها.

ب - تداوليات الدرجة الثانية : تعتمد إلى دراسة دلالات القضايا في ارتباطها بالجمل المنطوق بها، كما تدرس سياق الإخبار ومعتقدات المتخاطبين، وما يرتبط «بالعوالم الممكنة».

ج - تداوليات الدرجة الثالثة : تقترح التداوليات، في هذه الدرجة، دراسة ما يعرف بأفعال اللغة المباشرة أو غير المباشرة.

إن هذا التصنيف لا يعدو أن يكون تصنيفا إجرائيا ليس إلا، ذلك أن ظواهر الإحالة (الدرجة الأولى) والاقتضاء والاستلزام الحوارية (الدرجة الثانية) تصير أفعالا لغوية تدرس في سياق تداوليات الدرجة الثالثة. ومن هنا يصير من الطبيعي جدا أن تتداخل إشكالات ظواهر الدرجات الثلاث وتتجمع كلها أمام الباحث عند تناوله لظاهرة واحدة، وعلى هذا الأساس فإن مناقشة القرائن الإشارية تلامس، بالضرورة، الاقتضاء حيناً والإحالة أحياناً (ينظر بخصوص هذه الصيرورة، على سبيل المثال لا الحصر، أوستين (1970) Austin وسورل (1972) Searle).

2.2. مفهوم القرائن الإشارية

يعرف لاينس (1980) Lyons القرائن الإشارية بقوله : «يجب أن نفهم من القرائن الإشارية موضوعة الأشخاص والأشياء والإجراءات والأحداث والأنشطة التي نتحدث عنها ونحيل عليها، وتعيينها بالنسبة للسياق الزمكاني المسند من قبل فعل التلفظ ولمشاركة متكلم (...) ومخاطب واحد على الأقل⁽³⁾.

فالقرائن الإشارية، إذن، في نظر لاينس، أدوات تموضع فعل التلفظ، وتعين المشاركين فيه أشخاصا كانوا أو أشياء. أما ك. أورشيوني (1980) K.Orecchioni فتعرف القرائن الإشارية بوصفها وحدات ذاتية، تفرض، في الواقع، من أجل تحليل خصوصية مستواها الدلالي-الإحالي، أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد من الثوابت المكونة لسياق التلفظ⁽⁴⁾.

نلاحظ، من خلال هذين التعريفين، أن القرينة الإشارية ذات طبيعة ذاتية، تشغل وظيفتين :

أ - موضعة فعل التلفظ.

ب - الإحالة على عناصر سياق التلفظ.

فالبنسبة للوظيفة الأولى، نقول إن القرينة الإشارية تدرك في ارتباطها، بطريقة حتمية، بزمان التلفظ ومكانه. فطبيعتها الذاتية زمانية، لأن دور «المتكلم» ينقل من مشارك إلى آخر بالتعاقب. كما أنها مكانية، في الوقت نفسه، لأنها تحدد مواقع فعل التلفظ داخل المكان. ومن هنا فإن القرائن الإشارية توجد في النقطة الصفر الزمكانية، أو ما يمكن أن نسميه، استنادا لأورشيوني (1980)، بالسياق الإشاري (Contexte déictique)، ووجودها في هذه النقطة يحدده عنصر هام من عناصر وظيفتها ألا وهو موضعة فعل التلفظ في الفضاءين الزماني والمكاني.

أما بالنسبة لوظيفتها الثانية، فتميز، بخصوصها، أورشيوني (1980) بين ثلاثة أنماط من الإحالة⁽⁵⁾ :

- الإحالة المطلقة (Référence absolue) «يسكن زيد في أكادير».

- الإحالة العبارية (نسبة إلى السياق العباري) (Référence contextuelle) «يسكن جنوب أكادير».

Orecchioni (1980), p. 34.

(4)

(5) نفسه، ص. 36.

- الإحالة الإشارية (Référence déictique) «يسكن زيد هناك».

فهذا النمط الأخير من الإحالات الثلاث هو ما تفيده عناصر القرائن الإشارية في ارتباطها بالمقام التواصل، وهذه العناصر هي: الضمائر وأسماء الإشارة والأزمنة النحوية وجدول من العناصر المعجمية والنحوية، مثل أداة التعريف واسم الموصول... التي تربط الملفوظات زمكانيا بفعل التلفظ (6).

3. القرائن الإشارية: من التصنيف إلى إشكالات التناول

1.3. في ماهية مقولة الضمير

تحظى مقولة الضمير باهتمام الدراسات التداولية، التي سنشير لبعضها في ثنايا هذه الفقرة، ويبدو أن علة هذا الاهتمام تكمن في اعتبارين أساسيين:

- أنها محور إشكال القرائن الإشارية، فهي عناصر ممرضة ذاتية (égocentrique)، والذاتية، هنا، تتحدد بعلاقة الملفوظ بالمتلفظ به.

- أن عناصرها تحمل دورا هاما في النظريات اللسانية والفلسفية المعاصرة، نحو نظرية أفعال اللغة. ذلك أن الضمير «أنا»، مثلا، يتوزع مع أغلب الأفعال التي تمثل لها هذه النظرية: أفعال الإنجاز.

نسجل، في بداية حديثنا عن وظيفة الضمائر، أن مقولة الضمير تطرح لنا عدة إشكالات، نكتفي، هنا، بطرح إثنين منها:

أولهما الإشكال الذي يطرحه إمكان اعتبار الضمائر بدائل عن الأسماء أو عدم إمكان اعتبارها كذلك.

Lyons (1980), p. 260.

(6)

- سنقتصر في حديثنا على الضمائر التالية: «أنا»، «أنت»، «هو» لأنها «أ» الأكثر استعمالا في اللغة و«ب» لأنها أشد ارتباطا من غيرها بالزمن النحوي الذي سنتناوله بالتحليل.

ثانيهما إشكال الفصل بين إحالة الضمير ومعناه (7).

يعرف بنفنيست (1966) Benveniste الضمائر على النحو التالي : «فـ»أنا هو الشخص الذي يتلفظ داخل اللحظة الحالية للخطاب المتضمن للمصدر اللساني «أنا» (8). أما «أنت» فهو الشخص السامع داخل اللحظة الحالية للخطاب المتضمن للمصدر اللساني «أنت (...)» أما «هو» فتظل مشروعيته للدلالة على شخص معين أو شيء محدد محط تساؤل (9).

نلاحظ أن تعريف هذه الضمائر الثلاثة يحكمه نوعان من العلاقات ، علاقة الضميرين «أنا» و«أنت» ، وعلاقتهما معا بالضمير «هو». ففي مقارنة للعلاقة الثانية يمكننا صياغة ملاحظتين اثنتين :

أ - مشروعية الضمير «أنا» و«أنت» في الدلالة على الشخص ، وانعدامها في مقولة الضمير «هو» ، ومرد ذلك ، في ما يبدو ، أن «أنا» يتموضع بصفته متلفظا ، في حين يتموضع «أنت» بصفته متلقيا ، بينما يمكن أن يكون الضمير «هو» دالا على شخص معين أو غير معين ، كما يمكن أن يشير إلى شيء محدد أو غير محدد. إن هذا المفهوم يفيد وضوح الدلالة في الضميرين «أنا» و«أنت» والتباسها في الضمير «هو».

ب - سمة الحضور ، في السياق العباري (Contextuel) التي تطبع الضميرين «أنا» و«أنت» ، في مقابل سمة الغياب التي ترافق الضمير «هو».

أما إذا رجعنا إلى مضمون العلاقة الأولى ، فيمكن أن نلاحظ ، رغم ما يشترك فيه ضمير المتكلم وضمير المخاطب من جهة دلالتهم على الشخص ، ما يلي :

(7) إن هذه الإشكالات ، وأخرى مما سيأتي ذكرها ، قد نجد لبعضها مقاربات داخل التصورات العربية القديمة ، لكنها ، انسجاما مع الفهم الذي قدمناه للقرائن الإشارية ، وهو فهم مستوحى من أفكار لغوية غربية ، نريد البحث عن مقاربات لهذه الإشكالات من داخل هذه الأفكار لا من خارجها ، حتى لا تختلط المفاهيم ، وحتى نتجنب ، أيضا ، إحداث إسقاطات لا تحتملها أجهزة هذا التصور أو ذاك.

Benveniste (1966), p. 252.

(8)

(9) نفسه ، ص. 253.

أ - أن الذاتية في الضمير «أنا» سابقة للملفوظ، لا حقة له في الضمير «أنت». إلا أن الضمير «أنت» قد يستعمل في علاقة مع الضمير «أنا» للدلالة على شخص غير معين، كما في قول البلاغيين العرب القدماء عند حدهم لظاهرة الالتفات «أن تريد الكلام لنفسك وتخلصه لغيرك».

ب - دلالة كل من الضميرين «أنا» و«أنت» على متغيرات مورفولوجية، بحيث يسمحان بتبادل مواقعهما إذ الضمير «أنا» قد يتحول داخل الخطاب إلى الضمير «أنت» بفعل الطبيعة الذاتية الزمنية للقرينة الإشارية، فدور «المتكلم»، كما أسلفنا ذكر ذلك، ينقل من مشارك إلى آخر بالتعاقب.

ج - معلوم أن الضمير «أنا» يفيد مقولتين صرفيتين، مقولة التذكير ومقولة التأنيث، لذلك توكل مهمة التمييز بينهما داخل الخطاب للسياق، فهو وحده كفيل بإبراز ذلك.

د - سمو الضمير «أنا» من حيث الوجود الأنطولوجي على ضمير المخاطب «أنت».

2.3. إشكالات التناول

نعود، بعد هذا التصنيف الوصفي للضمائر «أنا» و«أنت» و«هو»، إلى المشكلين الذين يطرحهما، والتي سبقت الإشارة إليهما أعلاه.

لننظر، الآن، في مشكلة إسمية الضمير، فهل الضمير إسم أم لا، إن هناك عملية استبدالية دائمة بين الضمير والإسم على مستوى المحور الاستبدالي، توحى بأن الضمير عنصر إسمي :

- هو رجل

- زيد رجل.

إلا أن هذا الاستبدال الثنائي الاتجاه، لا يجوز، استنادا لـ (Lyons 1980)، التصريح بأن الضمائر بدائل عن الأسماء لأن في ذلك إقرارا ضمنيا بمعادلة الضمائر للعبارة الإسمية دلاليا وإحاليا، وهذا تصور لا يمكن قيامه : (الضمائر تتمتع، كما

سنبين ذلك، بخصائص دلالية وإحالية تميزها عن خصائص الإسمية)، وإن كان حضوره بديها في المستوى التركيبي، إذ الضمائر في هذا المستوى تعادل الأسماء (10). ثم إن القول بكون الضمائر بدائل عن الأسماء، سيؤدي إلى الاعتقاد بأصلية الوظيفة التوكيدية للضمير وفرعية وظيفته الإشارية، ومعلوم أن العكس هو الصحيح (11).

نتقل، الآن، إلى مشكل الفصل بين إحالة الضمير ومعناه. لقد كان هذا المشكل محط أنظار كل الدارسين لمقولة الضمير، فمنذ سوسير عرفنا أن العلامة اللغوية اتحاد بين دال ومدلول يختلف عن المرجع بالنظر إلى اختلاف مجالهما المعرفي، فبينما ينتمي المدلول لنظرية الدلالة، أي لمجال معرفي لساني، ينتمي المرجع لنظرية المرجعية، أي لمجال خارج لساني. فالعلاقة، إذن، بين المدلول والمرجع هي، في العمق، علاقة بين العلامة اللغوية بعنصرها معا وحالة الأشياء وموقعها في العالم الخارجي.

ما يهمنا من هذا التقديم هو البحث عن الخصائص المميزة للضمير داخل إطار الفصل بين الدلالة والمرجع، خصوصا عندما نقر، كما فعل بنفست (1966)، اعتبار الضمائر أشكالا فارغة اقترحتها اللغة لحل إشكال التواصل بين الأشخاص (12)، فكونها فارغة راجع إلى عدم إحالتها على أية حقيقة خارجية، إلا إذا تحمل مسؤولية التلفظ بها متكلم ما في لحظة خطابية معينة. وعلى هذا الأساس ذهب بنفست (1966) إلى أن القرائن الإشارية عموما والضمائر خصوصا وحدات مرتبطة بالسياق التلفظي، أي أنها مرتبطة بفعل الكلام. فهي لا تحيل إلا داخل لحظة خطابية يتقدم المتكلم فيها بوصفه فاعلا. وفي سياق هذا الفهم يقسم بنفست (1966) الضمائر من حيث إحالتها إلى :

- ضمائر ذات نسق إحالي داخلي.

- ضمائر ذات نسق إحالي خارجي.

Lyons, (1980), p. 261.

(10)

(11) لقد ذهب بيرس (Pierce 1978) إلى قلب هذا الإشكال حيث اعتبر الاسم «بديلا ناقصا عن الضمير» ينظر بخصوص هذا الطرح ومستلزاماته، هامش، ص. 156.

Benveniste (1966), p. 252.

(12)

فالنوع الأول من هذه الضمائر يمثل ضمير المتكلم وضمير المخاطب، ف«أنا» و«أنت» لا يمكنهما أن يكونا علامتين إلا بالقوة، لأن وجودهما مرتبط بتعيينهما داخل لحظة خطابية، ولن يكون الخطاب ممكنا خارج هذين الضميرين. فكل متكلم يتموضع داخل خطابه بوصفه فاعلا، ويتموضع الشخص الخارج عن ذاتيته بوصفه صدى له يخاطبه بضمير المخاطب، وتتغير الأوصاف بتغير الأدوار، فهذه الضمائر ذات نسق داخلي إحصالي لأن مفهوم «أنا» و«أنت» لا يحتويان على جميع «الأنا» أو «الأنت» المتلفظ بهما من لدن جميع المتكلمين في اللحظات الخطابية، على خلاف مفهوم الاسم.

أما النوع الثاني فيمثل ضمير الغائب «هو»، فهذا الضمير لا يحيل على نفسه، بل على سياق «موضوعي». إنه، بالنسبة للحظات الخطاب، النموذج التلفظي الوحيد الذي لا ينبغي له فيها أن يحيل على نفسه.

إن هذا الطرح التصنيفي الذي يفرغ الضمائر من إحالتها، إلا إن وجدت داخل لحظة خطابية ما، يقوم في تصور أورشيوني (1980) Orecchioni على خلط واضح بين إحالة الضمير ومعناه، تقول: «يتحدث بنفيسيت عن الضمائر باعتبارها أشكالا فارغة (...)» نعم يمكنها أن تكون كذلك إحصاليا، ولكنها ليست، بالتأكيد، كذلك دلاليا، فالقرائن الإشارية لها معنى⁽¹³⁾.

فبخصوص إحالتها، ترى أورشيوني (1980) أن «الضمائر الشخصية (...) تحيل على أشياء خارج لسانية، لا على تلفظها الخاص (...)» فالقرائن الإشارية تحيل دائما على أشياء، لكن هذه الأشياء لا تحدد طبيعتها الخاصة إلا داخل اللحظة الخطابية التي تحتويها⁽¹⁴⁾. ولتفادي الخلط، الذي أشارت إليه أورشيوني، الحاصل في حديث بنفيسيت (1966) عن الضمائر، تذهب إلى أن الضمائر هي، قبل كل موضوعة للخطاب، «وحدات دالة». فكل وحدة لسانية تتغير إحالتها من لحظة خطابية إلى أخرى، وإذا كانت الوحدات الإشارية تحصل في الخطاب على إحالة خاصة فهي لا تملك في اللغة سمات خاصة، على خلاف معظم الوحدات المعجمية المترادفة، فهذه تحدد إما من معرفة المحتوى الدلالي، وإما من معرفة الماصدق، أي أن كلمتين لهما المعنى نفسه يملكان

Orecchioni (1980), p. 36-37.

(13)

(14) نفسه، ص. 36-37.

مبدئياً السمات نفسها. لكن هذا الوضع يختلف عندما يتعلق الأمر بالقرائن الإشارية، إذ يصبح من الضروري، تبعاً لأورشيوني (1980)، الفصل بين التعريف بالمفهوم والتعريف بالماصدق، لأنه يمكن أن يكون لعنصرين لغويين الماصدق نفسه بدون أن يكونا مترادفين. فالضمير «أنا» والضمير «أنت» هما من جهة الماصدق مجموعة الأفراد التي يمكن أن تشغل تتابعياً دور المتكلم والمخاطب، فهما متماثلان في هذا المستوى لكنهما يختلفان من جهة المفهوم (15).

ولتعميق هذا الفهم هناك تمييز آخر لبيرس (1978) Peirce، يمكن أن يساهم في حل هذا الإشكال، إنه التمييز القائم بين الرمز-الإشارة (Index-Symbole)، أي بين النمط والتحقق (16) (Occurrence-Type) ف «أنا» بوصفه نمطاً لا يعني شخصاً معيناً، لكن كل تحقق لهذا الضمير يعني الفرد المتلفظ به. لكن هل يسمح لنا هذا الطرح بالقول إن «أنا» هي إشارة وليست رمزا؟ فإذا كانت «أنا» تتقاسم مع الرموز خاصية كونها علامة عرفية، فبالعرف نجد، كما يقول ريكاناتي (1981) Récanati، أن كل تحقق لكلمة «أنا» يمثل الشخص المتلفظ بها، لكن كلمة «الدموع» لا تعبر بالعرف عن المعاناة، فخاصية «أنا» هي أن العلاقة العرفية للرمز لا تمر مباشرة بين الكلمة - النمط وما تمثله، وإنما تمر بين الكلمة - النمط والعلاقة الوجودية الحديثة (Factuelle) التي تجمع بين كل تحقق لهذه الكلمة والشيء الذي يمثله هذا التحقق.

3.3. إسم الإشارة : الحد والإحالة

يحدد لاينس (1980) وظيفة الإشارة بقوله : «إنها إثارة انتباه المخاطب إلى محيل مطابق للوصف الذي يستلزمه استعمال إسم الإشارة سواء من ناحية النوع أو العدد» (17). فوظيفته هذه أساسية من الناحية الأونطولوجية، لذلك نرى أنه قادر على أن يستعمل للإحالة على زمن السياق التلفظي وفضاءه المكاني. ذلك أن أسماء الإشارة تحيل إما على مكان أو كيان.

(15) نفسه، ص. 37.

Peirce (1978), p. 160.

(16)

Lyons (1980), p. 271.

(17)

- هذا زيد.

- هذه حديقة.

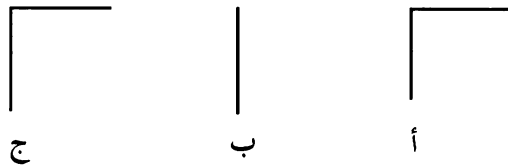
وبالتالي فكلما كان التعبير الإشاري غنيا بمعلومات مكانية أو كيفية، كلما سهل على المستمع معرفة مرجعية إسم الإشارة.

1.3.3. التوضع المكاني وإحالية "إسم الإشارة"

معلوم أن القرائن الإشارية تشكل عناصر تقنية تفيد في تعيين مجموع عمليات التلفظ الزمكانية الناتجة عن لحظة التلفظ وفعل التلفظ. فأهمية القرائن الدالة على المكان تكمن في وضعها حدودا فاصلة بين مكان التلفظ (م 1) ومكان فعل التلفظ (م 0). فهناك، أولا، أسماء الإشارة والظروف الإشارية، مثل «هنا» و«هناك» و«هناك»...، التي لها ارتباط بالضمائر وتتفرع إما لمركب إسمي، وإما لمكون من مكونات المركب الإسمي، وهناك، ثانيا، الأفعال والمورفييمات الفعلية التي تهم «القرب» و«البعد» والتي تعرف، أو تحدد إما بفاعل التلفظ (فا 1) وإما بفاعل فعل التلفظ (فا 0)، بحيث نجد أن موضوعة الأشياء في فضاء ما تتوقف على موقف المتكلم، المشاهد في الفضاء (م)، فإذا أخذنا الفئة التالية :

أ - «أمام» / «خلف»

نجدها، كما تقول أورشيوني (1980)، لا تكون إشارية دائما، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار موضع المتكلم بالنسبة لتعيين الأشياء، وتعطي على ذلك مثالا بالترسمية التالية :



فإذا قلنا إن «ب» خلف «أ»، أي أنها تقع في الاتجاه الخلفي ل «أ»، فالاستعمال هنا لن يكون إشاريا، لأن المتكلم لا يستطيع تعيين «ب»، أما إذا كانت «ب» أمام «أ»، فالمتكلم يأخذ بعين الاعتبار موضعه الخاص في الفضاء، وهنا يكون الاستعمال إشاريا، فهذه افتراضات ضمن افتراضات أخرى متعددة (18).

ب - أما بالنسبة لفئة "يمين" / "يسار"

فجملة : «اجلس يسار هذه الشجرة»، يكون فيها التعبير إشاريا بافتراض كون المتكلم يتموضع في مكان يسمح له برؤية جانبي الشجرة. أما في جملة «قف يسار زيد»، أي جانب يده اليسرى، فالإحالة هنا غير إشارية بافتراض أن المتكلم لم يستطع رؤية جانبه الأيمن.

ج - وبخصوص فئة "قريب" / "بعيد"

فإن إحالتها تكون عبارية (Contextuelle)، لأن الاقتراب من «أكادير» مثلاً يمكن أن يكون ابتعاداً عن «مراكش».

أما لايونس (1980)، فيميز بين بعدين أساسيين (19).

- البعد العمودي أو الرأسى (Dimension verticale)، ويتمثل في الفرق بين «فوق» / «تحت» وهو، في تصور لايونس، بعد إشاري لأنه البعد الأكثر بروزاً من الأبعاد المكانية الأخرى، لاعتبارات المستوى الفيزيائي والسيكولوجي (نحو جاذبية الأرض).

- البعد الأفقي (Dimension Horizontale)، ويكون فيه الإنسان أكثر حركة ونشاطاً من البعد الأول المحكوم بجاذبية الأرض، وينقسم إلى قسمين :

* بعد غير متماثل، تفرزه ثنائية «أمام» / «خلف».

* بعد متماثل، تعكسه ثنائية «يمين» / «يسار».

فالبعد غير المتماثل أقل بروزاً من البعد العمودي لكنه أكثر بروزاً من البعد المتماثل، لذلك يعتبره لايونس إشارياً. ويرتبط البعد غير المتماثل بالبعد الرأسى باعتبارين.

- الاتجاهية (La directionnalité).

- القطبية (La polarité).

فما فوق الأرض، كما يقول لاينس، أو ما هو أماننا مرئي يمكن أن يكون موضوع تفاعل، الشيء الذي لا يتحقق بالنسبة لما تحت الأرض أو ما يوجد خلفنا. يقول لاينس (1980) : «فوق وأمام إيجابيات»، أما «تحت» و«خلف» فهما سلبيان في إطار فضاء حسي وعلائقي - ذاتي مؤسس على مفهوم الرؤية والمعاينة المتبادلة» (20). فلاينس، إذن، يساند تصور أورشيوني (1980) في كون «فوق» و«أمام» إشاريتان، بينما «خلف» و«تحت» غير إشاريتين.

ودائما، في إطار العلاقات المكانية يميز لاينس (1980) بين نوعين من هذه العلاقات (21) :

أ - العلاقات المكانية الثابتة، وهي عبارة عن ثلاثة أشكال يمثل لها كالتالي :

* في (أ - ب).

* على (أ - ب) حيث «ب» يعادل خطأ أو سطحا.

* داخل (أ - ب) حيث «ب» يعادل سطحا أو منطقة مغلقة.

ب - العلاقات المكانية الديناميكية، وتنقسم بدورها إلى قسمين، قسم تكون فيه «ب» هدفا، وقسم آخر تكون فيه مصدرا :

الهدف	1 أ (أ-ب) إلى	2 أ (أ-ب) فوق	3 أ (أ-ب) نحو
	1 ب (أ-ب) من	2 ب (أ-ب) بعيد	3 ب (أ-ب) نباء
	المصدر		

فعلى مستوى القطبية، تكون العلاقة - الهدف إشارية بينما العلاقة - المصدر ليست كذلك. وهناك عنصر آخر يلح، لاينس (1980)، على ضرورة اعتباره، إنه المعاينة المتبادلة (De face à face)، فكل إشارة أو حركة تصدر عن أحد المشاركين في هذه المعاينة تكون

(20) نفسه ص. 3120.

(21) نفسه، ص. 315.

إشارية. وهكذا يمكن لهذا العنصر أن يحدد الأبعاد المكانية كلها باعتبار موقع كل من المتكلم والمخاطب، ولا يخلو تراثنا العربي من إشارات غير مباشرة لهذا المعايينة، نذكر منها، على سبيل المثال قولاً جاء في الخصائص على لسان أحد شيوخ ابن جني: «أنا لا أحسن التحدث في الظلمة» (22).

نلاحظ، إذن، أن أسماء الإشارة تموضع المرجع في علاقته بالمتكلم، على عكس الضمائر، التي وإن اعتبرت المقولة الأساسية التي يتمحور عليها الدرس الإشاري، فهي لا تشير إلى مكان المرجع. ويحكم هذا التموضع عاملان:

- عامل القرب من المتكلم.

- عامل البعد عنه.

يقول لاينس: «فالفرق إجمالاً بين هذا وذاك (...) يتعلق بالقرب بين النقطة الصفر والسياق الإشاري: ف «هذا الكتاب» يعني «الكتاب الذي هنا وذاك» الكتاب «يعني «الكتاب الذي هناك» أو «الكتاب الذي ليس بقريب من المتكلم» (23).

أما أورشيوني (1980) فتقحم عاملاً آخر يلعب دوراً حيوياً إنه «Là» الذي يقابله عربياً ما يمكن أن نسميه بالشكل الفارغ في نحو «أقرب ط» أو «خذ مكانك ط» (24).

فالسمة الجديدة، إذن، لأسماء الإشارة هي تعريفها للشيء بواسطة مشير جلي مصاحب للحظة الخطاب المحتوية على مشير للشخص، فهذا يعني، بالنسبة لبنفنست (1966)، أن إسم الإشارة مزامن للحظة الخطاب حيث يوجد ضمير المتكلم أو المخاطب (25). ومن هنا يستقي إسم الإشارة (إسماً كان أو ظرفاً) عن تحقيقه خاصية وحيدة هي فرادة اللحظة الخطابية التي يحيل عليها.

(22) الخصائص، ابن جني، ج. 1، ص. 205.

Lyons (1980), p. 269.

(23)

orecchioni (1980), p. 44-80.

(24)

Benveniste (1966), p. 253. (25)

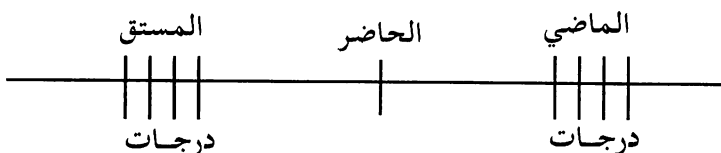
أما بالنسبة لظروف الزمان، فإنها تشكل العنصر الثالث من المثلث الإشاري الذي يوضع لحظة الخطاب المحتوية على ضمير المتكلم، وفي هذا السياق يؤكد لا ينس (1980) أن جميع العبارات اللغوية متضمنة لفرع المثلث الإشاري : «هنا» و «الآن»، فعبرة، مثل «تمطر السماء» يمكن أن تؤول «تمطر السماء هنا والآن». وبإقحام فعل الإنجاز المضمر، حسب نظرية أفعال اللغة، في كل تعبير لغوي «أقول تمطر السماء هنا والآن»، نقول إن هذه العبارة قد تضمنت عناصر المثلث كلها.

هكذا نسجل، إذن، حضور مقولة «الأنا» (Ego) أو الضمير، ومقولتي الزمن والمكان في كل الملفوظات اللغوية، كما نسجل استقلال مقولتي الزمان والمكان عن الزمن النحوي (هنا - الآن) المنتميين للسياق الإشاري.

4.3 مفهوم الزمن وتصنيفاته

ننتقل الآن إلى وظيفة الزمان ونعني به الزمن النحوي. يبدو من المعلوم أن التمييز بين الماضي والمستقبل أساسي لتحديد مفهوم الزمن النحوي، وأن المستقبل، كما يقول لا ينس (1980)، «كالماضي»، غير أنه يأتي بعد الماضي لاقبله، أما من جهة نظرنا التجريبية، وداخل مفهومنا للزمن فإنه ليس كالماضي. فالمستقبل لم يكن أبدا مفهوما زمنيا خالصا، لأنه يضم بالضرورة عنصرا تنبئيا⁽²⁶⁾. فقول لا ينس يعادل التقسيم التقليدي لمقولة الزمن النحوي، والتي يمكن أن نؤشر لها بالترسيمة التالية :

إن هذا التقسيم تقسيم صرفي لا نحوي، لأن الزمن النحوي مرتبط بالسياق، بينما يرتبط هذا الزمن بصيغة الفعل ذلك أن الماضي ماض بصيغته، والحاضر حاضر بصيغته كما أن المستقبل إما حال أو استقبال بصيغة المضارع وبزيادة بعض الأدوات. ويعلق بنفست (1966) على هذا التقسيم التقليدي قائلا : «إن هذه التقسيمات الصريحة المبدإ



تظل، رغم ذلك، بعيدة عن الاستعمالات الحقيقية، ولا تكفي لتنظيمها» (27). نلاحظ، إذن، من خلال ما ذكره لاينس (1980) (أعلاه) أنه يميز بين زمنية الماضي والحاضر وزمنية المستقبل، ذلك أن الأولى خالصة والثانية ليست كذلك، لذلك يقترح تقسيما آخر للزمن على اعتبار الحاضر والماضي، وإن كان هذا التقسيم لن يكون أساسا لفهم مقولة الزمن «فليس من الصحيح أن نقول إن الزمن النحوي أن يركز على تمييز بين الماضي والحاضر، إذ يمكنه أيضا أن يركز على تمييز بين الحاضر وغير الحاضر، أو على درجات مختلفة من القرب من زمن التلطف. فما يمكن أن نسميه، عادة، بالزمن الحاضر يجب وضعه بوصفه زمنا غير ماض» (28). وهكذا يقسم لاينس (1980) الزمن، باعتبار الوصف، إلى :

- الزمن الإشاري

- الزمن غير الإشاري.

فالإحالة الزمنية، تبعا لهذا التصنيف، توجد في إطارين مختلفين، فهناك إطار إشاري وآخر غير إشاري، فالزمن النحوي ينتمي، إذن، إلى الإطار الأول، إنه على حد تعبير لاينس، ينحو العلاقة القائمة بين زمن السياق الموصوف ونقطة الصفر الزمنية للسياق الإشاري (29). ولا يمكن لهذه النحونة (Grammaticalisation) أن تتم داخل لغة ما، إلا إذا أقيم حد داخل هذه اللغة بين النحوية والمعجمية. فالفعل خارج النحو ينتمي إلى معجم خال من السياق، وداخله يوضع السياق في الزمن.

لقد ذكرنا، في ما تقدم، أن الزمن النحوي إشاري، معنى ذلك أنه مرتبط بالنقطة الصفر الزمنية التي تميز الأزمنة النحوية باعتبار التزامن أو اللاتزامن، القرب أو البعد، الأسبقية أو التبعية... فإذا افترضنا أن (زم 0) هي النقطة الصفر الزمنية التي نحيل عليها بواسطة «الآن» نحصل على :

(27) Benveniste (1966), p. 237.

(28) Lyons (1980), p. 288.

(29) نفسه، ص. 299.

- إذا كان (أ) $زم\ 1 = زم\ 0$ ، فإن (زم 1) يحيل على الزمن نفسه الذي يحيل عليه (زم 0).

- إذا كان (ب) $زم\ 1 \neq زم\ 0$ ، فإن (زم 1) يحيل على زمن غير مزامن ل (زم 0)، أي على الزمن غير الحاضر.

- إذا كان (ج) $زم\ 1 > زم\ 0$ ، أي أن (زم 1) سابق على (زم 0)، فإن (زم 1) يحيل على زمن في الماضي.

- إذا كان (د) $زم\ 1 < زم\ 0$ ، أن (زم 1) تابع لـ (زم 0)، فإن (زم 1) يحيل على زمن في المستقبل.

وهذا ما تؤكدّه أورشيوني (1980)، عندما ترى أن التعبير عن الزمن يعني موضوعة حدث ما على محور زمني بالمقارنة مع اللحظة (زم) المعتبرة إحالة، ومن هنا نجدها تميز بين زمنيين إثنيين :

- زم 1، وهي اللحظة المسجلة في السياق الفعلي، ويتعلق الأمر هنا بالإحالة العبارية (Référence Contextuelle).

- زم 0، أي لحظة فعل التلفظ، وهي التي تفيد الإحالة الإشارية.

لنعد، الآن، إلى التقسيم الذي أقامه لاينس (1980) بين الزمن الإشاري والزمن غير الإشاري، لنرى أن الزمن غير الإشاري يرتبط بنوع من الوصف ينعت به بنفنست (1966) «بالوصف التاريخي، وهو عبارة عن سرد لأحداث مرتبة حسب تتابعها الزمني، بحيث يكون هذا السرد نزيها، وتتمثل نزاهته في المشاركة الدنيا لذاتية السارد» (30).

أما الزمن الإشاري فيرتبط بنوع آخر، يسميه بنفنست (1966) بـ «الخطاب» وهو مشاركة انفعالية للشخص الواصف، إنه تجريبي، لذلك فهو يستدعي المفهوم الإشاري والذاتي للزمن الكرونولوجي.

1.4.3. الزمن والجهة وإشكالات التناول

إن الحديث عن الزمن النحوي يجرنا للحديث عن مفهوم الجهة. فالجهة هي تخصيص لدلالة الفعل من حيث الزمن، لذلك فهي نمط زمني غير إشاري. وإذا كان الزمن النحوي مرتبطا بالسياق، فإنه لا يمكن أن نجد نصا لم تتدخل في صيغة أفعاله الجهة. وبخصوص هذه العلاقة، يمكننا أن نستوحي سلسلة ملاحظات من لاينس (1980) :

أ - إن الجهة، التي تختلف عن الزمن النحوي بوصفها نمطا زمنيا غير إشاري، تعد أكثر انتشارا منه في اللغات البشرية.

ب - رغم وجود الزمن النحوي والجهة في اللغة الواحدة، فإننا نجد، عموما، فجوات داخل هذه اللغة تنبثق، أساسا، من قصور داخل الزمن الكرونولوجي : الثابت والمتحول، وأيضا من نوعين من الوصف مختلفين تماما : التاريخي والتجريبي.

ج - وجود أزمنة نحوية أولى مختلفة من حيث إشاريتها ثم وجود أزمنة نحوية ثانية مشتقة من الأولى.

إن الزمن النحوي في ارتباطه بالسياق يطرح عدة مشاكل :

أ - عادة ما يكون هناك خلط بين غياب الزمن واللازم والزمن المطلق، وعن هذا الخلط يحدثنا لاينس بقوله : « نخلط عادة غياب الزمن النحوي باللازم، خصوصا في المناقشات الفلسفية التي تعالج الوضع الزمني للقضايا، علاوة على أننا لا نميز دائما بين اللازم والزمن المطلق، فالقضية تكون لا زمنية إذا كانت إحالتها الزمنية (سواء أكانت إشارية أم غير إشارية) غير مطروحة : فسياق الأشياء أو حالتها التي تصفها خارجة عن الزمن التاريخي (الكرونولوجي). ويمكن أن نذكر أمثلة على ذلك، مثل الحقائق الرياضية والإلهية الخالدة. وعلى العكس من ذلك فإن قضية ما تنتمي إلى الزمن المطلق، إذا كان ما تفصح عنه قد وجد أو قد يوجد »⁽³¹⁾. إلا أن محاولة لاينس هذه تطرح، هي الأخرى، عدة إشكالات، من بينها إشكال دقة التمييز بين هذه الأزمنة، ومرد هذا الإشكال هو التباس حدودها الفاصلة بالإضافة إلى إشكال التداخل فيما بينها :

- إشكال الفرق بين الزمن الذي يستعمل للتعبير عن اللازم، والزمن الذي يستعمل في الأزمنة المطلقة « واحد زائد واحد »، « الله عادل ».

- إشكال الأمثال أو الحقائق العامة (Les gnomiques)، حيث يطرح مشكل انتمائها الزمني إلى الزمن أو إلى الزمن المطلق، إلا أننا، استنادا لتصوير لاينس (1980)، نعتبر زمنها غير إشاري، ذلك أنها مؤسسة، أولا، على تجربة في الماضي، لذلك نجد بعض الأمثال تستعمل الزمن الماضي، ثم إنها مؤسسة، ثانيا، على معرفة ما يجري عادة، أي أنها خلاصة عادة ما وثقافة ما، وأخيرا، فإنها لا تعدو أن تكون قضية رأي.

وهناك إشكال آخر يطرحه الزمن النحوي، ويتعلق الأمر هنا بانعدامه في بعض اللغات واستبداله بعبارات تدل عليه، مثلا :

الماضي	الحاضر	المستقبل
البارحة	اليوم	قريبا
قديما	في هذه الساعة	إن شاء الله

إلا أن إشكال إشارية هذه العبارات أو عدم إشاريتها يظل قائما، فلاينس (1980) مثلا، يرى أنها عبارات تنتمي إلى الإطار غير الإشاري لكنها رغم ذلك لا تخلو من استعمال إشاري، فرغم وجود تعابير عامة غير إشارية من نوع «الساعة الخامسة من يوم 15 يناير 1996»، فإن استعمالها العادي لا يخلو من استلزامات إشارية، إذ من المستحيل معرفة لحظة زمنية يحيل عليها المتكلم في جملة مثل «كانت السماء تمطر في أكادير على الساعة الخامسة من يوم 15 يناير 1996»، إلا إذا عرفنا الإطار الزمني المرجعي الذي يريدنا المتكلم أن نتبناه (32).

4. خلاصة

هذه، إذن، سلسلة التصورات النظرية وقائمة إشكالات التناول التي وقع عليها الاختيار في مناقشة ظاهرة القرائن الإشارية، ووصف مفاهيم تحليل عناصرها. فقد اتضح، في ما يبدو، أن معالجة هذه الظاهرة تستلزم اقتحام ظواهر أخرى، مثل الإحالة والاقتضاء، وأن الفصل الذي عمدنا إلى الأخذ به، ليس سوى فصلا إجرائيا استلزمته الأغراض التي وجهت كتابة هذا المقال.

المراجع العربية

1. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (ب. ت.).
2. طه عبد الرحمان (1987)، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ط. 1، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع.
3. العلوي أحمد (1980)، «المسائل الأولى»: تعليقات على المغني، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

المراجع الأجنبية

1. Armengaud Françoise (1985), La pragmatique, que sais-je ? Presse Universitaire de France, Paris.
2. Austin, J.L. (1970), Quand dire c'est faire, Editions du seuil, Paris.
3. Benveniste, Emile (1974), Problèmes de linguistique générale, 1, éditions Gallimard.
4. Hansson. B. (1974) Aprogram For pragmatics in S. Stenland , éd., logical, théorie and Semantic Analysis, Dordredrt.
5. Kerbrat, Orrechioni, Catherine (1980), l'énonciation de la subjectivité dans le langage, Librairie Armand Colin, Paris.
6. Lyons, Jhon (1980), Sémantique linguistique, traduit en Français par Jacques Durand et Dominique Boulonnais, Librairie Larousse, Paris.
7. Peirce, Charles (1978), Ecrits sur le signe, Editions du Seuil, Paris.
8. Recanati, François (1981), Les énoncés performatifs, les Editions de Minuit-Paris.
9. Searle, J.R. (1972), Les actes du langage, Hermann, coll. Savoir-Paris.